المجلة العلميّة لعلوم الشّريعة
Scientific journal of Sharia Sciences
تصدر عن كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
رقم التّصنيف الدولي (ISSN):1016-3006

تاريخ الاستلام: 16 – 05 - 2026 م تاريخ القبول: 05 – 06 - 2026 م تاريخ النشر 30 – 06 - 2026 م

# المتفق والمفترق في أسماء الصحابة الكرام (عبد الله بن زيد أنموذجا)

د. عبد الواحد محمد أحمد محمد [1]

د. خالد عبد السلام قحيط [2]

[1]، [2] قسم التفسيروالحديث، كلية علوم الشريعة، جامعة المرقب ليبيا

[1] ammohammed@elmergib.edu.ly

[2]kaqahit@elmergib.edu.ly

**ملخّص البحث:**

يُعد المتفق والمفترق من أهم أنواع علوم الحديث، وقد اعتنى به المحدِّثون لما له من أهمية في تمييز الرواة المتفقين في الأسماء أو الأنساب والمفترقين في الذوات؛ حفظا للأسانيد من الوهم والاشتباه. ومن أبرز أمثلته من الصحابة من اسمه عبد الله بن زيد، حيث تظهر صعوبة التفريق بينهما؛ لاشتراكهما في كثير من الصفات، مع عدم وجود دراسة مفردة تجمع القول فيهما، ويهدف البحث إلى بيان أوجه الاتفاق والافتراق بينهما، وتمييز مرويات كلٍّ منهما والكشف عن أوهام بعض النقاد في تعيين أحدهما مكان الآخر، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن من خلال استقراء كتب السنة والتراجم، وتحليل ما ورد فيها من صفات الاتفاق والافتراق، وقد خلص البحث إلى أن عبد الله بن زيد صحابيان اتفقا في كثير من الصفات، وافترقا في بعض التلاميذ والمرويات والمشاهد، وأن بعض كبار المحدِّثين وقع لهم الوهم في تعيين أحدهما لكثرة الاتفاق بينهما، كما أسهم البحث في بيان الفروق بين عبد الله بن زيد المازني وعبد الله بن زيد بن عبد ربه، وإبراز أثر علم المتفق والمفترق في خدمة السنة النبوية وضبط رواية الحديث.

**الكلمات المفتاحية:** الرواة، عبد الله بن زيد، المتفق، المفترق.

# Al-Muttafaq wa al-Muftaraq in the Names of the Noble Companions: Abdullah ibn Zayd as a Model

[1]Author: Dr. Abdulwahid Mohammed AHMED

[2]Dr. Khalid Abdusalam Gahit Author

[1,2]Department of Tafsir and Hadith / Faculty of Sharia Sciences - Al-Khums

[1]ammohammed@elmergib.edu.ly

[2]kaqahit@elmergib.edu.ly

## Abstract:

The agreed and the different is one of the most precise types of Hadith sciences, and the Hadith scholars have paid attention to it because of its importance in distinguishing narrators who agree in names or lineages and differ in persons, in order to preserve the chains of transmission from illusion and confusion. Among the most prominent examples of Companions is Abdullah ibn Zayd, whose name is difficult to distinguish due to their shared characteristics and the lack of a single study that comprehensively addresses both. This research aims to clarify the points of agreement and difference between them, differentiate their narrations, and expose the errors of some scholars in identifying one over the other. The research employs a descriptive, analytical, and comparative approach, examining books of Sunnah and biographical works and analyzing the shared characteristics and differences found therein. The research concludes that there are two Companions named Abdullah ibn Zayd who shared many characteristics but differed in some of their students, narrations, and experiences. It also reveals that some prominent hadith scholars erred in identifying one over the other due to the numerous similarities between them. Furthermore, the research clarifies the differences between Abdullah ibn Zayd al-Mazini and Abdullah ibn Zayd ibn Abd Rabbih, and highlights the importance of the science of shared and differing characteristics in serving the Prophetic Sunnah and verifying hadith transmission.

**Keywords:** Narrators - Abdullah ibn Zayd- Shared - Distinct

## المقدمة

الحمد لله الذي حفظ سنة نبيه ﷺ برجال أفذاذ قاموا بتمييزها وتمييز رواتها، فحفظوا بها الدين، وصانوا بها الشرع المبين، فكانوا بحق ورثة الأنبياء وحماة الآثار، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم الحديث من أجل العلوم الشرعية قدرا، وأرفعها شرفا، إذ به يعرف الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود، وقد اهتم العلماء بهذا العلم عناية عظيمة، فوضعوا له القواعد، وحرروا المصطلحات، وتفننوا في أنواع دقيقة منه، مما يدل على دقة نظرهم وعلو مكانتهم في خدمة السنة.

ومن بين تلك الأنواع الدقيقة (المتفق والمفترق)، وهو من الأنواع التي تظهر براعة المحدثين في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم، وحفظ سلسلة الإسناد عبر القرون.

فرب راويين اتفقا في الاسم والنسب الظاهر، ولكنهما يختلفان في الحقيقة، فيكون الخلط بينهما سببا في اضطراب الأسانيد أو إسقاط الثقة عن غير موضعها.

وتبرز أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على هذا النوع من علم الرجال، مع تطبيق عملي على نموذج من الصحابة رضي الله عنهم، وهو عبد الله بن زيد، إذ وجد في الصحابة اثنان بهذا الاسم، واتفاق اسميهما مع قرب طبقتهما جعلهما مثالا نافعا -إن شاء الله تعالى- لتطبيقات نوع المتفق والمفترق.

وقد وسم هذا البحث بعنوان: **المتفق والمفترق في أسماء الصحابة الكرام (عبد الله بن زيد أنموذجا).**

**إشكالية البحث:**

تتمثل إشكالية البحث في وجود راويين اتفقا في اسميهما، واسمي آبائهما، وطبقتهما، الأمر الذي قد يؤدي إلى احتمال الاشتباه أو الاضطراب في نسبة المرويات إليهما، مما يستدعي التحقق من تمييز كل منهما عن الآخر؛ ضبطاً للرواية، وهناك صحابيان من صحابة رسول الله ﷺ اتفقا في الاسم واسم الأب وبعض الجوانب الأخرى، وافترقا في عدة جوانب، والمتتبع للراوي الأعلى للحديث الذي رواه عبد الله بن زيد تظهر له هذه الإشكالية؛ فقد يقع في الوهم وهو لا يدري؛ وإذا كان الوهم وقع لابن عيينة وهو من كبار المحدثين ومن أئمة الجرح والتعديل فيهما، فكيف يسلم غيره من هذا، ناهيك عن المتأخرين من العلماء والباحثين؛ لذلك جاءت فكرة البحث لبيان  وتوضيح صفات الصحابيين الكريمين فيم اتفقا. وفيم افترقا؟، وإظهار أقوال الأئمة في الوهم الذي وقع لبعض المحدثين في تعيين الراوي الأعلى؛ لأن المتتبع للتفريق بينهما قد يجد صعوبة لتناثر كلام الأئمة بين الكتب والمؤلفات، ولا يوجد بحث خاص جمع هذه الصفات للتفريق بينهما في مكان واحد ليتيسر على الباحث الوصول إلى مراده، وينشأ عن هذه الإشكالية تساؤلات، من أبرزها:

**أسئلة البحث:**

1-ما المقصود بنوع المتفق والمفترق في اصطلاح المحدثين؟ وما أهمية دراسة هذا النوع؟

2-ما أبرز المصنفات التي اعتنت ببيان المتفق والمفترق؟

3-من هما الراويان المسميان بعبد الله بن زيد من الصحابة، وما ترجمتهما ومروياتهما؟

4-ما أوجه الاتفاق والافتراق بين الراويين المسميين بـ عبد الله بن زيد؟ وهل وقع الوهم لكبار المحدثين فيهما؟ ومن الذي كشفه.

**أهداف البحث:**

1-بيان مفهوم المتفق والمفترق في علم مصطلح الحديث وأهميته.

2-عرض أشهر المصنفات في هذا الفن وجهود العلماء فيه.

3-دراسة تطبيقية على مثال واقعي من الصحابة.

4-إظهار دقة العلماء في التمييز بين الراويين المسميين بـ عبد الله بن زيد، وبيان الوهم الذي وقع لكبار الأئمة في تحديد أحدهما عن الآخر.

**أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

1- إبراز أثر دراسة هذا النوع في ضبط المرويات، وتمييز الرواة.

2- بيان دقة علماء الحديث وتحريهم في حفظ الرواية وصون السنة من الاشتباه.

**منهج البحث:**

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك من خلال تتبع النصوص الواردة في كتب المصطلح والرجال، وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

**الدراسات السابقة حول الموضوع:**

أجريت حول هذا الموضع بعض الدّراسات، أهمها:

1- المتفق والمفترق طرق تمييزه وخطورة اغفاله، وهي مقالة علمية نشرت لحسن علي محمد فتحي، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، مجلد 24. 2009م (ص83- 120).

قسم الباحث بحثه إلى ثلاثة مباحث؛ الأول: تعريف المتفق والمفترق، والثاني: طرق تمييز المتفق والمفترق، الثالث: خطورة إغفاله، عرض فيها عدد من الرواة، ولم يذكر عبد الله بن زيد، وإن كان البحث ذا قيمة إلا أنه يعتبر مختصرا؛ لأن هذا العلم بحره طويل، ولا يمكن أن يجمع أو يشير إلى كل الرواة، وقد اشتركت دراستنا مع هذا البحث في بعض الجزئيات وخاصة في المبحث الأول، ولكن اختلفت عنها فكانت دراستنا خاصة بالصحابيْن عبد الله بن زيد المازني، وابن عبد ربه.

2-تعقبات الذهبي في الميزان على ابن عدي في الكامل العائد على المتفق والمفترق في الأسماء، وهي مقالة علمية نشرت لأحمد عيد عودة الله بصابصة، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، الشريعة والقانون، مجلد 44- العدد 4. الملحق الثالث 2017م، (ص199- 216).

قسم الباحث بحثه إلى ثلاثة مباحث؛ الأول: مفهوم التعقب والمتفق والمفترق، والثاني: الرواة الذين تعقبهم الذهبي على ابن عدي في المتفق والمفترق، وما ترجح للباحث موافقة الذهبي فيهم، والثالث: الرواة الذين تعقبهم الذهبي على ابن عدي، وما ترجح للباحث مخالفته فيهم. ولم يتطرق الباحث هنا إلى عبد الله بن زيد لا من قريب ولا من بعيد، وإنما اتفقت الدراسة مع دراستنا في جزئية هي تعريف المتفق والمفترق، وإن كانت دراستنا في التعريف أكثر بيانا.

**خطة البحث:**

- المقدمة.
- المبحث الأول: المتفق والمفترق دراسة نظرية تأصيلية.
  - المطلب الأول: تعريفه، وأنواعه، وأهميته، والفرق بينه وبين الأنواع المشابهة.
  - المطلب الثاني: طرق معرفته، وأشهر المصنفات فيه.
- المبحث الثاني: المتفق والمفترق في عبد الله بن زيد من الصحابة دراسة تطبيقية.
  - المطلب الأول: عبد الله بن زيد بن عبد ربه.
  - المطلب الثاني: عبد الله بن زيد المازني.
  - المطلب الثالث: الفروق والتمييز بينهما، والوهم الواقع من بعض الرواة فيهما.
- الخاتمة.

## المبحث الأول: المتفق والمفترق دراسة نظرية تأصيلية

### المطلب الأول: تعريفه، و أنواعه، وأهميته، والفرق بينه وبين الأنواع المشابهة

**أولا: تعريف المتفق والمفترق**

**المعنى اللغوي:** المتفق في اللغة: اسم فاعل من الاتفاق، وهو الاجتماع على أمرٍ واحد.

قال ابن منظور: "الوِفاقُ: المُوافقة، والتَّوافق: الاتفاق والتظاهر، ابن سيده: وَفْقُ الشيء ما لاءَمه، وقد وَافقهُ مُوافقةً ووِفاقاً واتَّفَق معه وتَوَافقا، غيره: وتقول هذا وَفْقُ هذا وَوِفاقه وفيقه وفُوقه وسِيُّه وعِدْله واحد، الليث: الوَفْقُ كل شيء يكون مُتَّفِقاً على تَيْفاقٍ واحد فهو وَفْق"[1].

والمفترق في اللغة: اسم فاعل من الافتراق، وهو تميّز بعض الأشياء عن بعض.

قال ابن منظور: "والتَّفَرّقُ والافْتِراقُ سواء ومنهم من يجعل التَّفَرّق للأَبدان والافْتِراقَ في الكلام يقال فَرَقْت بين الكلامين فافْترقَا وفَرَّقْتُ بين الرجلين فَتَفَرّقا"[2].

فهذا الفن يجمع بين معنيين متضادين: الاتفاق في الظاهر، والافتراق في الحقيقة، ومن هنا جاءت تسميته بالمتفق والمفترق.

**المعنى الاصطلاحي:** عرّفه العلماء بتعريفات متقاربة تدور حول معنى واحد، وأذكر منها ما يلي:

1-قال ابن الصلاح: "معرفة المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها هذا النوع متفق لفظاً وخطاً، بخلاف النوع الذي قبله[3]، فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ"[4].

2-قال العراقي: "معرفة المتفق والمفترق: وهو ما اتفق خطه ولفظه أيضا، وافترق مسمياته"[5].

3-قال ابن حجر: "ثم الرواة: إن اتفقتْ أَسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلفتْ أشخاصهم، سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له: المُتَّفِقُ والْمُفْتَرِقُ"[6].

4-قال السخاوي: "المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها، وهو ما لفظه وخطه متفق، لكن مفترق إذ كانت مسمياته لعدة، وهو من قبيل ما يسميه الأصوليون المشترك، أعني اللفظي لا المعنوي"[7].

(1) لسان العرب، لابن منظور (382/10).

(2) المصدر نفسه (300/10).

(3) يريد نوع: المؤتلف والمختلف.

(4) معرفة علوم الحديث (ص 463).

(5) شرح التبصرة والتذكرة (258/2).

(6) نزهة النظر (ص 129).

(7) فتح المغيث (267/4).

5-قال السيوطي: "المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها وهو متفق خطا ولفظا وافترقت مسمياته"[1].

وبناءً على هذه التعريفات، يمكن القول إن المتفق والمفترق: هو اشتراك راويين أو أكثر في الاسم أو الكنية أو النسبة أو نحوها لفظًا وخطًّا، مع اختلافهم في حقيقة الشخص، فيُظن اتحادهم، وهم متعدِّدون.

**ثانيا: أقسامه**

للمتفق والمفترق أنواع وصور متعددة، بحسب مواضع الاتفاق الواقعة في الأسماء أو الكنى أو الأنساب ونحوها، وذكر أهل هذا الفن لكل نوع أمثلة يتبين بها المقصود، مما يدل على دقة هذا العلم وعظيم عناية أهله بتحرير الأسانيد وتمييز الرجال.

ومن تلك الأنواع ما يأتي[2]:

1. الاتفاق في الاسم واسم الأب[3].
2. الاتفاق في الاسم واسم الأب والجد أو أكثر من ذلك.
3. الاتفاق في الكنية والنسبة.
4. الاتفاق في الاسم وكنية الأب.
5. الاتفاق في الكنية واسم الأب.
6. الاتفاق في الاسم واسم الأب والنسبة.
7. الاتفاق في الاسم خاصة، أو الكنية خاصة، ولا يذكر بغير ذلك.
8. الاتفاق في النسبة خاصة، ولا يذكر بغيرها.

فالاتفاق بين الرواة على نحو ما ذكر في الصور السابقة، يقع الاختلاف والوهم في تعيين الراوي، الأمر الذي أوجب مزيد عناية من المحدثين في التمييز بينهم.

**ثالثا: أهميته**

تتجلى أهمية المتفق والمفترق في أمور عديدة، من أبرزها ما يأتي:

1-صيانة الأسانيد من الخلط والاضطراب؛ فمعرفة المتفق والمفترق تحفظ الأسانيد من الوهم والاشتباه؛ إذ قد يتفق راويان أو أكثر في الاسم واسم الأب أو النسبة ونحو ذلك، فيُظن المتعدد واحدا، أو الواحد متعدداً، فيترتب على ذلك الخلط في الروايات والأحكام عليها؛ ومن هنا كانت العناية بهذا الفن من أسباب سلامة الإسناد، ودفع التصحيف والوهم عن طرق الحديث ورجاله.

(1) تدريب الراوي (820/2).

(2) ينظر: معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح (ص463- 469)، وتدريب الراوي، للسيوطي (820/2 – 835)، وفتح المغيث للسخاوي (267/4– 281).

(3) الدراسة التطبيقية في هذا البحث ستكون في هذا النوع، وهو: اتفاق الاسم واسم الأب مع الافتراق في الذات.

قال ابن الصلاح: "وزلق بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم"[1].

2-التمييز بين الثقة والضعيف؛ ومن أعظم فوائد هذا الفن أنه يميز بين الرواة الذين اتفقت أسماؤهم أو أنسابهم مع اختلاف أحوالهم في القبول والرد؛ فقد يكون أحد المشتركين ثقة، والآخر ضعيفا أو متروكا، فلو لم يُفرّق بينهما لأدى ذلك إلى تصحيح الضعيف أو تضعيف الصحيح، وهذا خطر ظاهر في الحكم على الأحاديث؛ ولذلك اعتنى المحدثون بضبط هذا الباب عناية بالغة صيانة للسنة.

قال السخاوي: "وفائدة ضبطه: الأمن من اللبس فربما ظن الأشخاص شخصا واحدا عكس المذكور بنعوت متعددة ... وربما يكون أحد المشتركين ثقة والآخر ضعيفا؛ فيضعف ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف"[2].

3-فهم أقوال النقاد وأحكامهم على الرواة؛ فإن النقاد قد يحكمون على راوٍ بجرح أو تعديل، فإذا وقع الاشتراك في الاسم أو النسبة ظنّ بعض الناظرين أن الحكم متوجه إلى غير المقصود، فيقع الخطأ في فهم كلام الأئمة.

ولهذا نبَّه الخطيب البغدادي على دقة هذا الشأن وخفائه، فقال: "فإن كان يحيى بن معين لم يسلم من الوهم، مع ثبوت قدمه في هذا العلم، لأدنى شبهة دخلت عليه من قِبل كلام وقع إليه، فكيف يكون حال من هو دونه، إذا ورد اسمان في كل جهة متفقان نسبا، وتسمية، وطبقة، ورواية"[3].

4-إبراز دقة المحدثين وعظيم عنايتهم بالسنة النبوية؛ ويظهر من خلال هذا الفن مبلغ دقة المحدثين في النقل والرواية، وشدة احتياطهم في تمييز الرواة وضبط أسمائهم وأنسابهم وطبقاتهم، حتى أفردوا لهذا النوع المصنفات المستقلة؛ خشية الوقوع في الوهم والخلط، وفي ذلك دلالة ظاهرة على عظيم عنايتهم بالسنة النبوية، وبذلهم الوسع في حفظها وتمحيص رجالها وأسانيدها.

**رابعا: الفرق بينه وبين الأنواع المشابهة.**

ولما كان نوع المتفق والمفترق يشتبه بجملة من الأنواع المتعلقة بأسماء الرواة وأنسابهم وكناهم، احتيج إلى بيان الفروق بينه وبين بعض الأنواع المقاربة له في الصورة أو الغاية؛ دفعا للاشتباه، وتمييزا لكل نوع بحده وحقيقته؛ إذ إن معرفة الفروق بين هذه الأنواع مما يعين على فهم مقاصد أهل هذا الفن، وإدراك وجه اختصاص كل نوع بمباحثه ومسائله، ومن أبرز الأنواع التي يقع بينها وبين المتفق والمفترق قدر من التشابه ما يلي:

(1) معرفة علوم الحديث (ص 463).

(2) فتح المغيث (266/4 – 267).

(3) المتفق والمفترق (111/1).

**1-المؤتلف والمختلف:**

يشترك مع المتفق والمفترق في أن كليهما يبحث في الأسماء، غير أن المؤتلف والمختلف يُعنى بما اتّفق رسمه واختلف نطقه، بينما المتفق والمفترق اتّفق لفظا وخطا.

قال ابن الصلاح –في نوع معرفة المؤتلف والمختلف-: "وهو ما يأتلف أي يتفق في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته"[1].

وقال ابن حجر: "وإن اتفقت الأسماء خطا واختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل فهو المؤتلف والمختلف"[2].

**2- المتشابه من الأسماء:**

ومن الأنواع التي يظهر بينها وبين المتفق والمفترق قدر من التقارب: المتشابه؛ إذ كلاهما متعلق بأسماء الرواة وما يقع فيها من الاتفاق أو التشابه المؤدي إلى احتمال الاشتباه، ولهذا اعتنى أئمة هذا الشأن بتمييز هذه الأنواع وضبط الفروق بينها؛ صيانة للأسماء من الوهم، وحفظاً للرواة من الخلط، لما لذلك من الأثر في معرفة الأسانيد وتمييز أصحابها.

وهو أعم من المتفق والمفترق كما يتضح من تعريفات أهل هذا الفن.

قال النووي: "المتشابه: يتركب من النوعين قبله، وللخطيب فيه كتاب[3]، وهو أن يتفق أسماؤهما أو نسبهما ويختلف ويأتلف ذلك في أبويهما أو عكسه"[4].

وقال ابن حجر: "وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء، أو بالعكس: فهو المتشابه"[5].

## المطلب الثاني: طرق معرفته، وأشهر المصنفات فيه

**أولا: طرق معرفته**

لأهل العلم مسالك متعددة يتوصل بها إلى التمييز بين الرواة المتفقة أسماؤهم، وقد اقتصرت في هذا المطلب على ذكر جملة من أشهرها وأكثرها استعمالا عند أهل هذا الشأن، لا على جهة الاستقصاء والحصر؛ فإن ذلك مما يطول، وهذا البحث لا يلائمه التوسع والبسط، ومن رام الوقوف على سائر تلك المسالك وتفاصيلها فليرجع إلى المصنفات المعتنية بهذا الفن، ومن أبرز هذه الطرق ما يأتي:

(1) معرفة علوم الحديث (ص 450).

(2) نزهة النظر (ص 129– 130).

(3) وهو: تلخيص المتشابه في الرسم.

(4) التقريب والتيسير (ص 112).

(5) نخبة الفكر (ص 69).

**1-التمييز بنص الأئمة النقاد**

يعرف المتفق والمفترق أحيانا بتنصيص أئمة هذا الشأن على تعيين الراوي، فيقولون: هذا فلان بن فلان، لا غيره ممن وافقه في الاسم أو النسبة ونحو ذلك.

ومن أمثلته: ما ذكره الخطيب البغدادي بإسناده في يزيد بن خمير، وذكر أنهما اثنان شاميّان، ثم ساق بإسناده حديث: "من أخذ أرضا بجزيتها فقد استقال هجرته" الحديث، ثم نقل تنصيص أبي داود على تعيين هذا الراوي، فقال: "هذا يزيد بن خمير اليزني، ليس هو صاحب شعبة"[1].

فحصل التمييز بين الراويين بنص الإمام الناقد على المراد منهما.

**2-التمييز بعادة الراوي في تسمية شيخه، أو اختصاص الشيخ ببعض التلاميذ**

فقد يُعرف الراوي من طريقة التلميذ في ذكره لشيخه، أو اختصاص بعض التلاميذ بالرواية عنه، مما يرفع الاشتباه بين المتفقين.

ومن أمثلة الأول: ما ذكره أبو الفضل الهروي[2] إذ ذكر أن أربعة يكنّون بأبي إسحاق، وكلهم يروي عن عبد الله بن أبي أوفى، وقد روى عنهم سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج، إلا أن الثوري وشعبة إذا رويا عن أبي إسحاق السبيعي اقتصرا غالبا على الكنية، بخلاف روايتهما عن أبي إسحاق الشيباني فإنهما يذكران نسبته في أكثر الروايات؛ فصارت هذه العادة طريقًا لتمييز السبيعي من الشيباني.

ومن أمثلة الآخر: ما ذكره الخطيب البغدادي[3] في اسم (بجير بن أبي بجير)، حيث بين أنهما اثنان، ثم نقل في آخر ما ذكر لهما من مرويات قول يحيى بن معين: بجير بن أبي بجير لم أسمع أحدا يحدث عنه غير إسماعيل بن أمية، فكان اختصاص إسماعيل بن أمية بالرواية عنه طريقا لتمييزه عن غيره ممن وافقه.

**3-التمييز بمعرفة الأحاديث المختصة بأحد الرواة**

ومن طرق التمييز معرفة أحاديث معينة يختص بروايتها أحد الراويين المتفقين، بحيث لا تُعرف عن الآخر، فيكون ذلك طريقا في تعيين المقصود.

ومن أمثلته: ما ذكره أبو الفضل الهروي[4] في عمرو بن دينار وعمرو بن دينار، فذكر أن الأول: عمرو بن دينار أبو محمد المكي، والثاني: عمر بن دينار أبو يحيى آل الزبير.

ثم بين أن الأخير يعرف بحديث: "من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله" الحديث، وبحديث: "من رأى صاحب بلاء فقال: الحمد لله الذي عافاني" الحديث، فصار اختصاصه بهذين الحديثين طريقا لتمييزه من غيره.

(1) ينظر: المتفق والمفترق (2104/3).

(2) ينظر: المعجم في مشتبه أسامي المحدثين (ص67 – 68).

(3) ينظر: المتفق والمفترق (2104/3).

(4) ينظر: المعجم في مشتبه أسامي المحدثين (ص189).

**4-التمييز بمعرفة الكنية أو اللقب**

وقد يرتفع الاشتباه بمعرفة ما ينفرد به أحد الراويين من كنية أو لقب، وإن اتفقا في الاسم واسم الأب أو غير ذلك من أوجه الاتفاق.

ومن أمثلة التمييز بالكنية: ما ذكره أبو الفضل الهروي[1] في جماعة اتفقوا في الاسم واسم الأب واللقب، وهم: محمد بن جعفر غندر، فميّز بينهم بذكر الكنى؛ إذ يكنى أحدهم أبا بكر، والآخر أبا الحسين، والثالث أبا بكر البغدادي، والرابع أبا الطيب، فكانت الكنية طريقا للتفريق بينهم.

ومن أمثلة التمييز باللقب: ما ذكره أبو الفضل الهروي[2] في إبراهيم بن زياد أبي إسحاق، إذ هما اثنان اتفقا في الاسم واسم الأب والكنية، فميّز أحدهما بلقب: (سبلان)، والآخر بلقب (الخياط).

**ثانيا: أشهر المصنفات فيه**

نشأ نوع المتفق والمفترق مبكرا مع عناية المحدثين بضبط أسماء الرواة وتمييز بعضهم من بعض، وذلك ضمن جهودهم في خدمة علم الرجال وصيانة الأسانيد من الوهم والاشتباه، فكان الأئمة يشيرون في أثناء كتب الجرح والتعديل والتواريخ إلى اتفاق أسماء بعض الرواة مع اختلاف ذواتهم؛ دفعا للالتباس واحترازا من الخلط بينهم.

ثم تطور هذا النوع مع تقدم حركة التصنيف واتساع الرواية، حتى أفرده العلماء بالتأليف، وصنفوا فيه المصنفات الخاصة التي تعنى بجمع الأسماء المتفقة وبيان ما بينها من افتراق وتمييز.

ومن أبرز هذه المصنفات:

1-المعجم في مشتبه أسامي المحدثين لأبي الفضل عبيد الله الهروي. مطبوع بتحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد، الرياض.

2-المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (ت 463هـ)، مطبوع بتحقيق: محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق.

3-تلخيص المتفق والمفترق للخطيب مع ترتيبه والزيادة عليه لابن حجر، ولم يكمله ذكره السخاوي.[3]

(1) ينظر: المصدر نفسه (ص236 – 237).

(2) ينظر: المصدر نفسه (ص59).

(3) الجواهر والدرر (680/2).

## المبحث الثاني: المتفق والمفترق في عبد الله بن زيد من الصحابة دراسة تطبيقية

### المطلب الأول: عبد الله بن زَيْد بن عبد ربه

**أولاً- اسمه ونسبه:**

عبد اللَّه بن زَيْد بن عبد ربه به ثعلبة بن زَيْد بن الْحَارِث بن الحارث بن الخزرج الأَنْصارِيّ الخزرجي، أبو مُحَمَّد المدني، له ولأبيه صُحْبَةٌ[1].

هكذا نسبه ابن سعد في الطبقات، وَقَال غيره: عَبد اللَّهِ بْن زَيْد بْن ثعلبة بْن عَبْد ربه.

فقال ابن سعد: "وقال عَبْد الله بْن مُحَمَّد بْن عمارة الْأَنْصَارِيّ: ليس فِي آبائه ثَعْلَبَة. وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه بْن زَيْد بْن الْحَارِث. وثعلبة بْن عَبْد ربه أخو زَيْد وعم عَبْد الله فأدخلوه فِي نسبه، وهذا خطأ"[2] فثعلبة عمه، وهُوَ ثعلبة بْن عَبْد ربه.

قال ابن حجر: كذا نسبه أبو عمر[3]، فزاد في نسبه ثعلبة، والمعروف إسقاطه[4].

وكذلك نسبه أبو القاسم -المتوفى سنة (317هـ)- في معجمه[5] بدون نسبة ثعلبة.

وممن نسبه بإثبات (ثعلبة): ابن خياط[6]، المتوفى سنة (240هـ)، وابن قانع[7]، المتوفى سنة (351هـ)، وابن حبان[8]، المتوفى سنة (354هـ)، أبو نعيم الأصفهاني[9]، المتوفى سنة (430هـ).

**ثانيا- مناقبه:**

(1) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (536/3)، وطبقات خليفة بن خياط (ص165)، والتاريخ الكبير، للبخاري (12/5)، ومعجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (57/4)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (111/2)، والثقات لابن حبان (223/3)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (1653/3)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (912/3)، وتهذيب الكمال (540/14- 542)، وأسد الغابة، لابن الأثير (248/3)، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (84/4).

(2) طبقات ابن سعد (536/3).

(3) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر ابن عبد البر (912/3).

(4) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (84/4)

(5) ينظر: معجم الصحابة، لأبي القاسم (57/4).

(6) ينظر: طبقات خليفة بن خياط (ص165)

(7) ينظر: معجم الصحابة، لابن قانع (111/2)

(8) ينظر: الثقات لابن حبان (223/3).

(9) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (1653/3).

قال ابن سعد: "قال محمد بن عمر: كان عبد الله بن زيد يكتب بالعربية قبل الإسلام، وكانت الكتابة في العرب قليلاً. وشهد عبد الله العقبة مع السبعين من الأنصار. روايتهم جميعاً، وشهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكانت معه راية بني الحارث بن الخزرج في غزوة الفتح"[1].

**ثالثا- تلاميذه: أخذ عنه عدد من التابعين منهم:**

1-ابنه: محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري، وُلد في عهد النبي ﷺ[2]، قال البخاري: "وأَبُوه الَّذِي أري الأذان، عَنْ أَبِيه، روى عنه: أبو سلمة ومحمد ابن إبراهيم التيمي"[3]، وذكره ابن حبّان في الثقات[4]، وقال العجلي: "مدني، تابعيّ ثقة"[5].

2-ابن ابنه: عبد اللَّه بن مُحَمَّد بن عبد اللَّه بن زيد، ذكره ابن حبّان في الثقات[6]، وقال البخاري: "عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد، عن أبيه عن جده، لم يُذكر سماع بعضهم من بعض"[7]، ولا يقصد الراوي؛ بل إسناد حديث الأذان، وقد ذكر الحافظ المزي الاختلاف في إسناد حديثه في التهذيب[8] في ترجمة أبيه محمد بن عبد الله بن زيد، وقال ابن أبي حاتم: "روى عن أبيه عن جده، روى عنه أبو العميس"[9].

3 -عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: لا بأس به [10]، وقال العجلي: "تابعيّ ثقة"[11]. قال المزي: روى عن عبد اللَّهِ بْن زَيْد بْن عَبْد ربه الأَنْصارِيّ صاحب الأذان، ولم يسمع منه[12]، وقال الذهبي في ترجمة عبد الله بن زيد: حدث عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولم يلقه[13].

(1) طبقات ابن سعد (536/3).

(2) ينظر: أسد الغابة لابن الأثير، (96/5).

(3) التاريخ الكبير، للبخاري (124/1)

(4) ينظر: الثقات لابن حبان (365/5).

(5) تاريخ الثقات، للعجلي (ص406)

(6) ينظر: الثقات لابن حبان (53/7).

(7) التاريخ الكبير، للبخاري (183/5) وينظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (296/2)

(8) تهذيب الكمال، للمزي (483/25).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (155/5).

(10) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (301/5).

(11) تاريخ الثقات، للعجلي (ص298)

(12) تهذيب الكمال، للمزي (373/17).

(13) ينظر سير أعلام النبلاء، للذهبي (37/4).

4- سعيد بن المسيب، قال عنه الذهبي: عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه[1] قال ابن أبي حاتم: قال سُلَيْمان بن موسى: كان سعِيد بن المسيَّب أفقه التابعين[2]، وقال الذهبي في ترجمة عبد الله بن زيد: حدث عنه سعيد بن المسيب[3] قال الحاكم: "ولم يخرج في الصحيحين لاختلاف الناقلين في أسانيده أمثل الروايات فيه رواية سعيد بن المسيب، وقد توهم بعض أئمتنا أن سعيداً لم يلحق عبد الله بن زيد، وليس كذلك، فإن سعيد بن المسيب كان فيمن يدخل بين علي وبين عثمان في التوسط"[4]، وقال يحيى بن معين: ها هنا قوم يقولون: إنه أصلح بين علي وعثمان، وهذا باطل[5].

**رابعا- وفاته:**

توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين (32هـ)، وهو ابن أربع وستين سنة، وصلّى عليه عثمان[6].

قال ابن حجر: "وقال الحاكم: الصحيح أنه قتل بأحد، فالروايات كلها منقطعة"[7].

وتعقبه بقوله: "وخالف ذلك في (المستدرك) [8]، وفي (الحلية) [9] في ترجمة عمر بن عبد العزيز بسند صحيح عن عبد اللَّه العمري، قال: دخلت ابنة عبد اللَّه بن زيد بن ثعلبة على عمر بن عبد العزيز فقالت: أنا ابنة عبد اللَّه بن زيد شهد أبي بدراً وقتل بأحد، فقال: سليني ما شئت فأعطاها"[10].

**خامسا- أبرز مروياته:**

لما كان المقصود في هذا المبحث التمييز بين الراويين المتفقين اسما المختلفين عينا، وكان النظر في مرويات كل منهما من أبرز ما يعين على التفريق بينهما؛ ناسب أن تذكر هنا أشهر مرويات عبد الله بن زيد بن عبد ربه ﷺ، مع الاقتصار في العزو على الكتب التسعة اختصارا، ومن أشهرها ما يأتي:

**1-حديث الأذان، وروي عنه من وجوه:**

(1) ينظر سير أعلام النبلاء، للذهبي (124/5).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (61/4).

(3) ينظر سير أعلام النبلاء، للذهبي (37/4).

(4) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (379/3)

(5) تهذيب الكمال، للمزي (72/11).

(6) ينظر: طبقات ابن سعد (537/3)، وطبقات خليفة بن خياط (ص165)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (1653/3)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (913/3)، والإصابة في تمييز الصحابة (85/4).

(7) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (84/4)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (224/5).

(8) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (379/3)

(9) ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم (322/5)

(10) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (84/4)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (224/5).

**أولا- من رواية ابنه محمد عنه**؛ أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان (1/ 371- 372)، حديث (499)، وفي باب الرجل يؤذن ويقيم آخر (1/ 385)، حديث (512)، وأخرجه الترمذي في السنن، أبواب الأذان، باب ما جاء في بدء الأذان (1/ 238- 240)، حديث (187)، وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الأذان والسنة فيه، باب بدء الأذان (1/ 451- 453)، حديث (706)، وأخرجه الدارمي في المسند، كتاب الصلاة، باب في بدء الأذان (1/ 379- 380)، حديثي (1209، 1210)، وأخرجه أحمد في المسند، مسند المدنيين، من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه (26/ 402- 403)، حديث (16478).

**ثانيا- من رواية عبد الله بن محمد بن زيد عنه**؛ أخرجه أحمد في المسند، مسند المدنيين، من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه (26/ 397)، حديث (16476).

**ثالثا- من رواية سعيد بن المسيب عنه**؛ أخرجه أحمد في المسند، مسند المدنيين، من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه (26/ 399- 400)، حديث (16477).

**2-حديث: أنه شهد النبي ﷺ عند المنحر، من رواية ابنه محمد عنه**؛ أخرجه أحمد في المسند، مسند المدنيين، من حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه (26/ 395- 397)، حديثي (16474، 16475).

## المطلب الثاني: عبد الله بن زيد المازني

**أولاً- اسمه ونسبه:**

عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمرو بن عوف بن مبذول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار الأنصاري الخزرجي، ثم المازني، يكنى أبا محمد[1]، وهو أخو حبيب بن زيد الذي قطَّعه مسيلمة الكذاب، وعم عباد بن تميم، له ولأبويه، ولأخيه حبيب صحبة. قال ابن عبد البر: "يعرف بابن أم عُمَارَة، ولم يشهد بدراً"[2].

**ثانياً- مناقبه:**

قال البغوي: "وقد قيل: إنه شهد بدراً وليس بصحيح"[3]، وقال ابن الأثير: "شهد بدراً، قاله ابن منده، وأبو نعيم[4]، والحاكم[5]، وقال أَبُو عمر[6]: شهد أحداً وغيرها ولم يشهد بدراً، وهو الصحيح"[7]، قال ابن الملقن:

(1) ينظر ترجمته في طبقات خليفة بن خياط (ص162)، والتاريخ الكبير، للبخاري (12/5)، ومعجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (64/4)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (110/2)، والثقات لابن حبان (223/3)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (1655/3)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (913/3)، والمستدرك على الصحيحين، للحاكم (596/3)، وتهذيب الكمال (538/14- 540)، وأسد الغابة، لابن الأثير (250/3)، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (86/4، 146/5).

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (913/3).

(3) معجم الصحابة، لأبي القاسم البغوي (64/4).

(4) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (1655/3).

"وهو أُحُدِي، وقال ابن منده وأبو أحمد الحاكم وأبو عبد الله صاحب (المستدرك): إنه بَدري، وهو وهم"[1]، وهو قاتل مسيلمة الكذاب، قال خليفة بن الخياط: "اشترك وحشي بن حرب، وعبد الله بْن زَيْد فِي قتل مسيلمة، رماه وحشي بْن حرب بالحربة، وضربه عَبْد اللَّهِ بن زَيْد بالسيف"[2] وكان مسيلمة قد قتل أخاه حبيب بْن زيد، وقطعه عضواً عضواً، فأحب عَبْد اللَّهِ بْن زيد أن يأخذ بثأر أخيه، فقدر اللَّه تعالى أن شارك وحشياً في قتل مسيلمة[3].

**ثالثاً- تلاميذه:**

1-ابن أخيه عباد بن تميم بن غزية الأنصاري الخزرجي، أخي عبد الله بن زيد، وكان تميم أخا عبد الله بن زيد لأمه، وقيل: لأبيه[4]، قال ابن معين عند ذكر عبد الله بن زيد: "وهو عبد الله بن زيد بن عاصم الْمَازِنِي هذا عم عباد بن تَمِيم الذي يروى عباد بن تَمِيم عن عَمه عبد الله بن زيد"[5]، وقال العجلي: "مدني، تابعي، ثقة"[6]، وقال ابن الملقن: "عباد بن تميم بن غزية فهو أنصاري مازني مدني ثقة. قَالَ: أَعِي يوم الخندق وأنا ابن خمس سنين؛ فينبغي إذن أن يعد في الصحابة، وليس فيهم من يسمى عباد بن تميم سواه"[7]، وقال ابن حجر: "وثقه العجليّ والنسائيّ وغيرهما، وحديثه في الصحيحين"[8]

2-يحيى بن عمارة بن أبي حسن تميم بن عمرو المازني المدني، والد عمرو بن يحيى بن عمارة، قال ابن الملقن: "ووقع بخط النووي في (شرحه): عثمان -وهو تحريف-"[9]، بدلاً من (عمارة)، وهو صهر عبدالله بن زيد على ابنته، قال المزي: قال محمد بن إسحاق بن يسار: كان ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات[10].

---

(5) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (597/3). وقال الحافظ الذهبي: هذا خطأ.

(6) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (913/3).

(7) أسد الغابة، لابن الأثير (250/3).

(1) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (39/4).

(2) طبقات خليفة بن خياط (ص162).

(3) ينظر: أسد الغابة، لابن الأثير (250/3) والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (86/4، 146/5).

(4) تهذيب الكمال، للمزي (108/14).

(5) تاريخ ابن معين، (151/3)

(6) تاريخ الثقات، للعجلي (ص246)

(7) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (39/4)

(8) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (497/3)

(9) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (39/4)

(10) ينظر: الثقات، لابن حبان (522/5)، وتهذيب الكمال، للمزي (474/31، 475).

3-واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو، الأنصاري المازني المدني. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال المزي: قال أبو زرعة: مدني ثقة[1]، وقال العلائي: "ذكره الصغاني فيمن في صحبته نظر، ولا وجه لذلك؛ فإنَّه تابعي قطعاً، قاله أبو زرعة والجماعة، وحديثه مرسل"[2]، وقال ابن حجر: "ذكره البغوي في الصحابة، وقال: في صحبته مقال، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وزعم العبدوي أنه شهد بيعة الرضوان"[3]، وقال ابن حجر أيضاً في (الإصابة): "واسع بن حبّان بن منقذ الأنصاريّ، قال العدويّ: شهد بيعة الرّضوان والمشاهد بعدها، وقتل يوم الحرّة".

ثم قال ابن حجر: "قلت وهذا غير الرّاوي فيما أظن، لأنه مشهور في التابعين، وحديثه في صحيح مسلم، وقد فرّق بينهما ابن فتحون في ذيل الاستيعاب"[4] فهذا أيضاً من المتفق والمفترق.

4-أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد، وهو أبو سفيان، مولى عبد الله بن أبي أحمد بن جحش القرشي الأسدي، وقال ابن سعد: وكان ثقة قليل الحديث، وهو مولى لبني عبد الأشهل، وكان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد فنسب إلى ولائه، قال ابن الملقن: "اسمه وهب، وقال مالك: قزمان"[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

**رابعاً- وفاته:**

استشهد بالحرة، في آخر ذي الحجة (63هـ)، أيام يزيد بن معاوية[7]، قال ابن حبان: "وهو ابن ثلاث وسبعين"[8]، قال ابن الملقن: "قتل في ذي الحجة بالحرة عن سبعين سنة، وكانت الحرة في آخر سنة ثلاث وستين"[9].

5- سعيد بن المسيب[10].

(1) ينظر التاريخ الكبير، للبخاري (190/8)، والثقات، لابن حبان (498/5)، وتهذيب الكمال، للمزي (396/30، 397).

(2). جامع التحصيل، للعلائي (ص295).

(3) تهذيب التهذيب، لابن حجر (102/11).

(4) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (464/6).

(5) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (458/14)

(6) ينظر: طبقات ابن سعد (235/5)، التاريخ الكبير، للبخاري (190/8)، والثقات لابن حبان (561/5)، وتهذيب الكمال (364/33).

(7) ينظر طبقات خليفة بن خياط (ص162)، والتاريخ الكبير، للبخاري (12/5)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (1655/3)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (913/3)، وأسد الغابة، لابن الأثير (250/3).

(8) الثقات، لابن حبان (224/3).

(9) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (39/4).

(10) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (913/3)، وأسد الغابة، لابن الأثير (250/3)، وتهذيب الكمال، للمزي (539/14)،

**خامسا- أبرز مروياته:**

ولأهمية معرفة مرويات الراوي في التمييز بين المتفقين، ناسب أن يُذكر هنا أشهرُ مرويات عبد الله بن زيد المازني ﷺ، مع الاقتصار على العزو إلى الكتب التسعة اختصارا.

**1-حديث الوضوء، وروي عنه من وجوه:**

**أولاً- من رواية يحيى بن عمارة الأنصاري المازني عنه**؛ أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الوضوء: باب مسح الرأس كله (1/ 80)، حديث (183)، وباب غسل الرجلين إلى الكعبين (1/ 80)، حديث (184)، وباب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة (1/ 81)، حديث (188)، وباب مسح الرأس مرة (1/ 82)، حديث (189)، وباب الغسل والوضوء في المخضب (1/ 83)، حديث (194)، وباب الوضوء من التور (1/ 84)، حديث (196)، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الطهارة: باب وضوء النبي ﷺ (1/ 210)، حديث (235)، وأخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة: باب الوضوء في آنية السفر (1/ 73 - 74)، حديث (100)، وفي باب صفة وضوء النبي ﷺ (1/ 86)، حديث (118)، وأخرجه الترمذي في السنن، في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ: باب فيمن يتوضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاث (1/ 63 - 64)، حديث (47)، وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب الطهارة: باب حد الغسل (1/ 77 - 78)، حديث (97)، وفي باب صفة مسح الرأس (1/ 79)، حديث (98)، وفي باب عدد مسح الرأس (1/ 79 - 80)، حديث (99)، وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في مسح الرأس (1/ 278)، حديث (434)، وفي باب الوضوء بالصفر (1/ 298)، حديث (471)، وأخرجه أحمد في المسند، في مسند المدنيين، من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم (26/ 368)، حديث (16438)، وكذلك في مسند المدنيين من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم (26/ 394)، حديث (16472)، وأخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب العمل في الوضوء (1/ 18)، حديث (32).

**ثانياً- من رواية واسع بن حبان عنه**؛ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب وضوء النبيﷺ (1/ 211)، حديث (236)، وأخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ (1/ 87)، حديث (120)، وأخرجه الترمذي في السنن، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أنه يأخذ لرأسه ماءً جديداً (1/ 51 - 52)، حديث (35)، وأخرجه الدارمي في مسنده، كتاب الطهارة، باب كان الرسول يأخذ لرأسه ماءً جديداً (1/ 262)، حديث (719).

**ثالثاً- من رواية عباد بن تميم عنه**؛ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب الوضوء مرتين مرتين (1/ 70)، حديث (157)، وأخرجه أحمد في المسند، مسند المدنيين، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم (26/ 387- 388)، حديث (16464).

**2-حديث الاستسقاء، وهو من رواية عباد بن تميم عنه**؛ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء (1/ 341)، حديث (960)، وباب تحويل الرداء (1/ 343)، حديث (965، 966)، وباب الدعاء في الاستسقاء قائمًا (1/ 347)، حديث (977)، وباب الجهر بالقراءة في الاستسقاء (1/ 347)، حديث (978)، وباب كيف حوَّل النبي ﷺ ظهره إلى الناس (1/ 347)، حديث (979)، وباب صلاة الاستسقاء ركعتين (1/ 348)، حديث (980)، وباب الاستسقاء في المصلى (1/ 348)، حديث (981)، وباب استقبال القبلة في الاستسقاء (1/ 348)، حديث (982)، وفي كتاب الدعوات، باب الدعاء مستقبل القبلة (5/ 2335)، حديث (5983)، وأخرجه مسلم في الصحيح، كتاب صلاة الاستسقاء (2/ 611)، حديث (894)، وأخرجه أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها (2/ 364)، حديث (1161)، وباب أي وقت يحول رداءه إذا استسقى (2/ 368- 369)، حديثي (1166- 1167)، وأخرجه الترمذي في السنن أبواب السفر، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (2/ 103)، حديث (564)، وأخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الاستسقاء: باب خروج الإمام إلى المصلى للاستسقاء (3/ 242)، حديث (1505)، وباب تحويل الإمام ظهره إلى الناس عند الدعاء في الاستسقاء (3/ 245)، حديث (1509)، وباب تقليب الإمام الرداء عند الاستسقاء (3/ 246)، حديث (1510)، وباب متى يحول الإمام رداءه (3/ 246 - 247)، حديث (1511)، وباب رفع الإمام يديه (3/ 247)، حديث (1512)، وباب الصلاة بعد الدعاء (3/ 254)، حديث (1519)، وباب كم صلاة الاستسقاء (3/ 254 - 255)، حديث (1520)، وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء (2/ 317)، حديث (1267)، وأخرجه مالك في الموطأ، كتاب الاستسقاء، باب العمل في الاستسقاء (1/ 190)، حديث (448)، وأخرجه الدارمي في المسند، كتاب الصلاة، باب في صلاة الاستسقاء (1/ 497)، حديثي (1557، 1558)، وأخرجه أحمد في المسند من مسند المدنيين، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ (26/ 362 - 390) في مواضع متعددة: (16432، 16434، 16435، 16436، 16437، 16439، 16448، 16451، 16455، 16460، 16465، 16466، 16468).

**3-حديث: بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، وهو من رواية عباد بن تميم عنه**؛ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر (1/ 399)، حديث (1137)، وأخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة (2/ 1010)، حديث (1390)، وأخرجه النسائي في المجتبى، كتاب المساجد، باب فضل مسجد النبي ﷺ والصلاة فيه (2/ 63 - 64)، حديث (695)، وأخرجه مالك في الموطأ، كتاب القبلة، باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ (1/ 197)، حديث (464)، وأخرجه أحمد في المسند من مسند المدنيين، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ (26/ 365- 386) في مواضع متعددة: (16433، 16453، 16458، 16458).

**4-حديث: أن إبراهيم حرم مكة، وهو من رواية عباد بن تميم عنه**؛ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب البيوع، باب بركة صاع النبي ﷺ ومُدِّهم (2/ 749)، حديث (2022)، وأخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة (2/ 991)، حديث (1360)، وأخرجه أحمد في المسند من مسند المدنيين، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ (26/ 374)، حديث (16446).

**5-حديث: لولا الهجرة لكنة امرأ من الأنصار، وهو من رواية عباد بن تميم عنه**؛ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (4/ 1574)، حديث (4075)، وفي كتاب التمني، باب ما يجوز من اللَّو (6/ 2646)، حديث (6818)، وأخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه (2/ 738)، حديث (1061)، وأخرجه أحمد في المسند من مسند المدنيين، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ (26/ 392- 393)، حديث (16470).

**6-حديث: من يجد الشيء في الصلاة، وقد روي عنه من وجهين:**

**أولهما- من رواية عباد بن تميم عنه**؛ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن (1/ 64)، حديث (137)، وفي باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر (1/ 77)، حديث (175)، وفي كتاب البيوع، باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات (2/ 725)، حديث (1951)، وأخرجه أحمد في المسند من مسند المدنيين، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ (26/ 376)، حديث (16450).

**والآخر- من رواية سعيد بن المسيب وعباد بن تميم كلاهما عنه**؛ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله حكم طهارته (1/ 276)، حديث (361)، وأخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب إذا شك في الحدث (1/ 127)، حديث (176)، وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب الطهارة، باب الوضوء من الريح (1/ 124)، حديث (160)، وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب لا وضوء إلا من حدث (1/ 322)، حديث (513)، وأخرجه أحمد في المسند من مسند المدنيين، حديث عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ (26/ 371)، حديث (16442).

**7-حديث: أن رسول الله ﷺ صلى بهم ذات يوم، وهو من رواية واسع بن حبان عنه**

أخرجه أحمد في المسند من مسند الأنصار، حديث أبي بشر الأنصاري ﷺ (36/ 212- 213)، حديث (21888).

**المطلب الثالث: الفروق والتمييز بينهما، والوهم الو اقع من بعض الرواة فيهما.**

يُعدُّ عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، وعبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله عنهما من أوضح أمثلة المتفق والمفترق في الصحابة؛ لاشتراكهما في الاسم واسم الأب، والنسبة إلى الأنصار والخزرج، مع الافتراق في الجد والبطن، وقد وقع بسبب ذلك الوهمُ لبعض الأئمة، فاعتنى الحفاظ بالتنبيه عليه وبيان الفروق بينهما.

ويمكن ضبط الفروق بينهما في الأمور الآتية:

**أولا- التفريق بينهما في النسب**

أما الأول فهو: عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني النجاري، ويُعرف بابن أم عمارة.

وأما الثاني فهو: عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الحارثي، وهو صاحب رؤيا الأذان.

قال ابن الملقن: "فهما مشتركان في أن كل واحد منهما اسمه :عبد الله بن زيد، وهو أنصاري، لكن يفترقان في الجد والقبيلة؛ فإن المذكور هنا هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني المدني، وذاك عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأوسي"[1].

وقال ابن حجر: "وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصار، ثم إلى الخزرج، والصحبة والرواية، وافترقا في الجد والبطن الذي من الخزرج؛ لأن حفيد عاصم من مازن، وحفيد عبد ربه من بلحارث بن الخزرج"[2].

**ثانيا- التفريق بينهما في الفضائل والمشاهد**

فعبد الله بن زيد بن عبد ربه وهو بدري شهد العقبة وبدراً والمشاهد بعدها.

قال ابن سعد: "شهد عبد الله العقبة مع السبعين من الأنصار. روايتهم جميعاً، وشهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكانت معه راية بني الحارث بن الخزرج في غزوة الفتح"[3].

وأما عبد الله بن زيد بن عاصم المازني فلم يشهد بدراً على الصحيح، وإنما شهد أُحداً وما بعدها.

قال ابن الأثير: " وقال أَبُو عمر: شهد أحداً وغيرها ولم يشهد بدراً، وهو الصحيح"[4].

وقال ابن الملقن: "وهو أُحُدِي، وقال ابن منده وأبو أحمد الحاكم وأبو عبد الله صاحب (المستدرك): إنه بَدري، وهو وهم"[5]

(1) البدر المنير (205/2).

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري (500/2).

(3) طبقات ابن سعد (536/3).

(4) أسد الغابة، لابن الأثير (250/3).

(5) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (39/4).

**ثالثا- التفريق بينهما في المرويات**

اشتهر عبد الله بن زيد بن عبد ربه بحديث الأذان، حتى قال جماعة من أهل العلم: لا يُعرف له غيره.

قال ابن حجر: "قال التّرمذيّ: لا نعرف له عن النبيّ صلى اللَّه عليه وسلّم شيئا يصحّ إلا هذا الحديث الواحد. وقال ابن عديّ: لا نعرف له شيئا يصح غيره، وأطلق غير واحد أنه ليس له غيره، وهو خطأ"[1].

وقال ابن الملقن: "... وذاك اشتهر له حديث واحد، وهو حديث الأذان، حتَّى قَالَ البخاري فيما نقله الترمذي عنه: لا نعرف له غيره، لكنا ظفرنا له بحديث ثان وثالث وذكرتهما في تخريجي لأحاديث الرافعي"[2].

ومن مروياته أيضاً حديث المنحر كما سبق تخريجه.

وأما عبد الله بن زيد بن عاصم فهو صاحب حديث الوضوء المشهور، وحديث الاستسقاء، وغيرهما.

قال الذهبي: "صاحب حديث الوضوء"[3].

وقال السيوطي: "قال ابن سيد الناس: عبد الله بن زيد اثنان من الأنصار من بني مازن: أحدهما ابن عبد ربّه صاحب حديث الأذان، والآخر ابنُ عاصم له أحاديث في الوضوء، وصلاة الاستسقاء وغير ذلك"[4].

**رابعا- التفريق بينهما من جهة الرواة عنهما**

من أبرز ما يميز عبد الله بن زيد بن عاصم: رواية عباد بن تميم عنه.

قال الذهبي: " وهو عم عباد بن تميم"[5].

أما عبد الله بن زيد بن عبد ربه فتدور أكثر رواياته على ابنه محمد بن عبد الله بن زيد.

ومن خلال هذه الفروق يظهر دقة المحدثين في تحرير الأسماء والأنساب، وعنايتهم البالغة بتمييز الرواة المتفقين في الأسماء؛ دفعاً للاشتباه وصيانةً للأسانيد من الخلط، ويمكن القول بأن هذا المثال من أجلى أمثلة نوع المتفق والمفترق عند أهل الحديث.

**خامساً- وقوع الوهم من بعض كبار المحدثين في مرويات عبد الله بن زيد**

الغلط لا يسلم منه أحد، وقد وقع الوهم من سفيان بن عيينة مع جلالته في الصحابي عبد الله بن زيد، وممن نبه إلى هذا الوهم:

- البخاري حيث قال: "كان ابن عيينة يقول: هو صاحب الأذان، ولكنه وهم، لأن هذا عبد اللَّه بن زيد بن عاصم المازنيّ، مازن الأنصار "[6].

(1) الإصابة في تمييز الصحابة (84/4)

(2) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (38/4، 39).

(3) سير أعلام النبلاء (38/4)

(4) قوت المغتذي على جامع الترمذي (117/1، 118).

(5) سير أعلام النبلاء (38/4)

قال ابن حجر: "وقد حذف البخاريّ مقابله، والتقدير: وذاك أي عبد اللَّه بن زيد رائي الأذان عبدُ اللَّه بن زيد بن عبد ربه، وقد اتفقا في الاسم، واسم الأب، والنسبة إلى الأنصار، ثم إلى الخزرج، والصحبة، والرواية"[1].

- الدارقطني حيث قال: "ثنا إبراهيم بن حماد، ثنا العباس بن يزيد، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن يحيى ابن عمارة، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي أُري النِداء: "أن رسول اللهﷺ توضأ فغسل وجهه ثلاثاً، ويديه مرتين، ورجليه مرتين"، كذا قال ابن عُيينة، وإنما هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، وليس هو الذي أُري النداء"[2].

-ابن الملقن حيث قال: "ووهم ابن عيينة فزعم أنه الذي أُرِيَ الأذان أيضاً، وهو عجيب فإن ذاك عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة بن زيد والأنصاري، فكلاهما اتفقا في الاسم واسم الأب والقبيلة وافترقا في الجد والبطن من القبيلة، فالأول مازني، والثاني حارثي، وكلاهما أنصاريان خزرجيان فيدخلان في نوع المتفق والمفترق. وممن غلط ابن عيينة في ذَلِكَ البخاري في (صحيحه) في باب الاستسقاء"[3].

(6) صحيح البخاري (1/ 343).

(1) فتح الباري (2/ 500).

(2) سنن الدارقطني (1/ 139).

(3) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (4/ 38).

## الخاتمة

وفي ختام هذا البحث قد خلص إلى عددٍ من النتائج والتوصيات، من أبرزها:

**النتائج:**

1. أن معرفة القرائن المتعلقة بالرواة، كالشيوخ والتلاميذ والبلدان والمرويات، من أهم الوسائل في التفريق بين المتفقين في الأسماء.

2. أن التطبيق العملي لهذا الفن يكشف دقة المحدثين البالغة في نقد الأسانيد، وحرصهم على ضبط الرواية وصيانتها من الوهم والخطأ.

3. أن الصحابيين: عبد الله بن زيد المازني، وعبد الله بن زيد بن عبد ربه، مثالٌ واضح لأهمية هذا الفن، لما وقع بينهما من اشتباه بسبب اتفاق الاسم واختلاف الذات والرواية.

4. وقوع الوهم من كبار المحدثين كسفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد، وذلك لدقة هذا العلم (المتفق والمفترق) والإمام البخاري هو أول من كشف هذا الوهم وبيَّنه.

**التوصيات:**

1. العناية بالدراسات التطبيقية في علم المتفق والمفترق، وجمع المواضع التي وقع فيها الاشتباه بين الرواة، ودراستها دراسةً نقديةً مقارنة.

2. إبراز جهود المحدثين المتقدمين في هذا الفن، والعناية بكتبهم تحقيقًا ودراسةً، مع حثِّ طلبة العلم على الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي في علوم الحديث، فإن الكثير من كتب الحديث لم تحقق بعد وهي حبيسة في أرفف المكتبات، يصعب الوصول إليها، أو الاستفادة منها.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

**وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين**

## المصادر والمراجع


1- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ/ 1992م.

2- أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ/ 1994م.

3- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.

4- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين ابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى 1425هـ/ 2004م.

5- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1399هـ/ 1979م.

6- تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، دار الباز، الطبعة الأولى 1405هـ/ 1984م.

7- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

8- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الثانية 1415هـ.

9- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ/ 1985م.

10- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى 1429هـ/ 2008م.

11- الثقات، محمد بن حبان البستي، طبع بعناية وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة الأولى 1393هـ/ 1973م.

12- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ/ 1986م.

13- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة.

14- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1271هـ/ 1952م.

15- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر لشمس الدين محمد السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ/ 1999م.

16- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم، السعادة، بجوار محافظة مصر، 1394هـ/ 1974م.

17- سنن الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ/ 2004م.

18- السنن (المجتبى)، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمد رضوان، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى 1439هـ/ 2018م.

19- السنن، سليمان بن الأشعث أبو داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية.

20- السنن، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى 1430هـ/ 2009م.

21- السنن، محمد بن يزيد ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى 1430هـ/ 2009م.

22- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/ 2006م.

23- شرح التبصرة والتذكرة، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2002م.

24- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (نزهة النظر)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة 1421هـ/ 2000م.
25- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
26- الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ/ 1984م.
27- طبقات خليفة بن خياط، خليفة بن خياط البصري، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، 1414هـ/ 1993م.
28- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد الهاشمي المعروف بابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1968م.
29- فتح الباري بشرح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة الأولى 1380هـ.
30- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى 1424هـ/ 2003م.
31- قوت المغتذي على جامع الترمذي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: ناصر بن محمد المغريبي، كلية الدعوة جامعة أم القرى، 1424هـ.
32- المتفق والمفترق، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق، دار القادري، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.
33- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ/ 1990م.
34- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة.
35- المسند، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: مرزوق الزهراني، الطبعة الأولى 1436هـ/ 2015م.
36- معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع البغدادي.
37- معجم الصحابة، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى 1421هـ/ 2000م.

38- المعجم في مشتبه أسماء المحدِّثين، محمد بن طاهر الهروي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1411هـ/ 1990م.

39- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2002 م.

40- معرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ/ 1998م.

41- الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

42- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد المحسن القاسم، ضمن سلسلة متون طالب العلم، الطبعة الثانية 1441هـ/ 2020م.